منطقة «واسطة» تشرع باقتلاعها

شجرة القات تهدد 5 قيعان زراعية

■ بات توسع حقول القات في قاع جهران الزراعي واحدا من أهم التحديات التي تواجه السلطة المحلية بمحافظة ذمار منذ عام ٢٠٠٥م، حين بدأت حقول القات تتسع مقتربة من الطريق الرئيسي «ذمار -صنعاء» على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى، وكان لمحلي محافظة ذمار وقفة جادة حيث طالب خلال عدد من اجتماعاته عام ٢٠٠٥م باستصدار قرار يمنع زراعة القات في القيعان الزراعية.

و لم يتأخر وقتها مجلس الوزراء بإصدار القرار، وكان المؤمل أن يعمل القرار على إيقاف الزحف الجائر لشجرة القات على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى، إلا أن القرار لم يغير شيئا، وظل حبيس الأدراج.

ذمار/عبد الكريم النهاري

وخلال السنوات الأخيرة ظل توسع القات يزحف ملتهما مساحات واسعة في قاع جهران سلة غذاء اليمن.

وأمام ذلك التوسع ظلت الجهات الزراعية المتعددة التي تتخذ من ذمار مقرا لأنشطتها صامتة وعاجزة ولم تقم بأي دور يذكر سوى رمي كل جهة المسؤولية على الأخرى.. وهكذا لم يقتصر زحف شجرة القات على قاع جهران فقط، بل امتد الى العديد من القيعان الزراعية وبدأ القات يطمس نظارتها.

محافظة ذمار لم تكن هذه الظاهرة جديدة عليها إذ سبق وان اقتلع مزارعو منطقة حمام علي المنار انس أشجار الفواكه من البرتقال واليوسفي وغيرها واستبدلت بالقات وغابت فواكه حمام علي المشهورة بمذاقها من الأسواق المحلية.

واليوم يواصل القات زحفه على قاع جهران الزراعي الذي يعد سلة اليمن الغذائية ليقضي على حقول الخضار والحبوب والبقوليات بعد أن قضى على فواكه حمام علي قبل بضع سنوات.

فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لاحظ التوسع الجائر للقات في قاع جهران خلال زيارته الأخيرة لمحافظة ذمار، ووجه خلال لقائه بالمجلس المحلي والمكتب التنفيذي بذمار بإيقاف توسع القات في قاع جهران، حيث لاقت توجيهات فخامته تجاوباً من بعض المزارعين في منطقة (واسطة) بقاع جهران الذين أعلنوا تجاوبهم باقتلاع مزارع القات واستبدالها بالفواكه والحبوب والبطاطس،إلا أن تلك المساحات التي تم اقتلاعها لا تكاد تذكر خصوصاً بعد أن شهدت مختلف مناطق قاع جهران توسعاً كبيراً في الآونة الأخيرة.. وللوقوف على جهود السلطة المحلية والجهات الزراعية بمحافظة ذمار حول التوسع الجائر للقات في قاع جهران..التقت الميثاق عدداً من الجهات للوقوف أمام المعالجات التي اتخذتها لإيقاف توسع زراعة القات على حساب المحاصيل الزراعية المهمة..

محافظ ذمار:

نحتاج إلى إمكانات كبيرة لاقتلاع القات

رئيس فريق المسح:

مساحة زراعة القات ترتفع من ٢٠ لبنة إلى ١٢٠ لبنة خلال عام

محافظ محافظة ذمار يحيى علي العمري أكد أن قيادة المحافظة شرعت باتخاذ عدد من التدابير اللازمة لإيقاف توسع القات بقاع جهران وعدم استحداث أي مزارع جديدة والدفع بالمزارعين إلى المبادرة الطوعية لاقتلاع القات من مزارعهم.

وقال: لقد عقدت قيادة المحافظة عدداً من الاجتماعات مع الجهات الزراعية لتدارس هذه المشكلة حيث كلف فريق من المختصين بإجراء نزول ميداني إلى مناطق قاع جهران لإعداد مسح ميداني عن الأسباب التي أدت إلى زحف القات على حساب المحاصيل الزراعية المهمة كالخضار والبقوليات والحبوب إلى جانب توعية المزارعين بأهمية التوجه نحو زراعة المحاصيل الزراعية والفواكه التي تحقق مردوداً اقتصادياً أفضل من القات ، وبما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية وتامين احتياجات السوق المحلية بالخضروات والفواكه ومحاصيل الحبوب المختلفة، وتعريف المزارعين بمخاطر زراعة القات على الاقتصاد الوطني.

واشار العمري الى أن هناك تجاوباً من عدد من المزارعين الذين ابدوا رغبة طوعية في اقتلاع القات من مزارعهم، وخصوصاً في منطقة «واسطة» حيث جرت عملية اقتلاع مزارع القات بحضور قيادة المحافظة.

منوهاً إلى أن قيادة المحافظة وجهت المؤسسات الزراعية في المحافظة بتوفير البذور المحسنة وتقديم التسهيلات والقروض ، وبما يسهم في تحفيز المزارعين للتوجه إلى زراعة المحاصيل الغذائية وبما يعود بالربح والفائدة لهم.. مبيناً أن تحقيق نتائج أفضل في هذا المجال يتطلب تقديم تسهيلات متعددة للمزارعين ودعم مادي ومعنوي يفوق قدرات السلطة المحلية.

مؤكدا على أهمية تضافر الجهود لتنفيذ قرار منع زراعة القات في القيعان الزراعية الرئيسية الخمسة في اليمن وهي قاع جهران وقاع شرعة وقاع بكيل و الحقل بمديرية ضوران وقاع الحقل بمديرية يريم بمحافظة إب وقاع البون بمحافظة عمران.

من جانبه مدير عام نشر التقنيات بالهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي رئيس الفريق المختص بإجراء المسح توسع زراعة القات بقاع جهران الدكتور خليل الشرجبي أشار إلى أن الفريق المكلف بإجراء المسح أنجز الأعمال الميدانية للمسح والتوعية في عدد من مناطق قاع جهران الزراعي، حيث يجري حاليا الأعمال المكتبية وإعداد النتائج النهائية للمسح ، والتي ستقدم في تقرير مفصل خلال اجتماع للجهات الزراعية بمحافظة ذمار خلال مواسم معينة لا يتمكنون من استعادة تكلفة البذور، إلى جانب عدم وجود جهات تقوم بشراء المحصول بأسعار تشجيعية كما يحدث حاليا في مجال القمح والذي أسهم في تشجيع المزارعين على الإنتاج والتوسع في زراعة القمح ،وعدم وجود منشآت تخزينية وثلاجات لحفظ المحصول من التلف خصوصا خلال مواسم جني المحاصيل ، إلى أن أسهمت قضية انخفاض المخزون المائي بقاع جهران في التوجه لزراعة القات وخصوصا أن محصول البطاطس يتطلب كميات كبيرة من المياه وهو ما يضاعف متطلبات المزارع من الديزل وقطع الغيار رغم أسعارها المرتفعة، وارتفاع أسعار البذور الزراعية وعدم توافرها بالكميات المناسبة التي تفي باحتياجات المزارعين، خصوصا بذور البطاطس التي ارتفعت إلى ١٨٠٠٠ريال للكيس الواحد.

إضافة إلى عدم وجود خدمات التعبئة والتغليف لتصدير الفائض إلى الدول المجاورة وهو ما يتطلب تقديم تسهيلات في هذا الجانب وتشجيع القطاع الخاص والتعاوني للاستثمار في هذا المجال.

واشار الشرجبي إلى أن المسح الميداني بيّن أن من أسباب توجه المزارعين إلى زراعة القات قيام بعض التجار باستيراد محاصيل زراعية متوفرة محلياً، الأمر الذي يتطلب إيقاف إصدار تصاريح لاستيراد أي أنواع من المحاصيل زراعية المتوافرة محليا، حيث يتطلع المزارعون إلى إيجاد استثمارات مخصصة لامتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي مثل تصنيع الصلصة من الطماطم وخصوصا أن نسبة كبيرة من الإنتاج ترمى خلال الموسم ، وتنظيم عملية التسويق و الرقابة على أسواق ومحلات بيع المدخلات الزراعية ومنحها تراخيص كون المزارع يتعرض لمشاكل في البذور والأسمدة والمبيدات تتعلق بمدى جودتها وصلاحيتها وخاصة البذور، حيث أن بعض الشركات تنتج بذوراً لا تستخدم إلا لجيل واحد فقط وهو ما يعيق أداء المزارع ويحمله تكاليف قد لا يستردها عند جني المحصول.

وبين مدير عام نشر التقنيات الزراعية بالهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي أن لدى الهيئة أصنافاً من البذور الزراعية المحسنة لعدد من المحاصيل المهمة من بذور المربى وبذور الأساس، حيث سبق للهيئة أن نشرت أكثر من ٣٨ صنفاً من بذور القمح والذرة الرفيعة والشامية والبلسن والعتر والبقوليات المختلفة ، تمتاز كل تلك الأصناف بالجودة والإنتاجية العالية والقدرة على مقاومة الظروف المناخية القاسية وتتناسب مع البيئات الزراعية المختلفة.

مدير مكتب الزراعة:

سندعم المزارعين بـ٥٠٪ من قيمة الآلات الزراعية

أمين عام محلي جهران:

منعنا التوسع في زراعته بالمديرية

إلى ذلك أكد مدير مكتب الزراعة المهندس علي الحمدي أن لدى المزارعين قناعة بعدم استحداث أية مساحات زراعية للقات في قاع جهران واقتلاع المزارع الموجودة.

لافتا إلى أن مكتب الزراعة يمكن أن يسهم في دعم المزارعين من خلال تحمل نسبة ٥٠٪ من تكلفة شبكات الري الحديثة ودعم المزارعين المتجاوبين باقتلاع القات من مزارعهم بالآلات والمعدات الزراعية من الحراثات والدراسات والحاصدات والتي سيتم توزيعها قريباً.

مشيرا إلى أن المكتب يضع ضمن خطته تنفيذ حقول إيضاحية في حقول المزارعين بهدف تشجيعهم على التوجه إلى زراعة المحاصيل الغذائية بدلا من القات.

مدير عام شركة إنتاج بذور البطاطس المهندس علي يحيى الروضي أكد أن الشركة تسعى إلى التوسع في مجال التعاقدات مع المزارعين لإنتاج بذور البطاطس خصوصا في قاع جهران، حيث بدأت الشركة خلال العام الجاري بالتعاقد مع نماذج من المزارعين في قاع جهران الذين قاموا باقتلاع القات من مزارعهم ، وسيتم التوسع بالتعاقد مع عدد واسع من المزارعين خلال الموسم الزراعي القادم.

مبينا أن هناك طلباً كبيراً على بذور البطاطس حيث وان الإنتاج القومي من البطاطس المخصصة للاستخدام يصل إلى ٣٠٠ ألف طن وتحتاج عملية إنتاجها بين ٣٠ إلى ٥٠ ألف طن سنوياً ويعد محصول البطاطس من المحاصيل النقدية المهمة والتي تحقق عائداً اقتصادياً للمزارع ويسهم في استيعاب عمالة كبيرة.

لافتاً إلى أن الشركة تغطي ١٠٪ من الإنتاج القومي من بذور البطاطس المحسنة، حيث يتراوح حجم الإنتاج بين٣ -٤ الاف طن فقط. موضحاً أن الشركة تسعى إلى زيادة الإنتاج بنسبة ٥٪ وبما يسهم في تقليص الفجوة الكبيرة من بذور البطاطس، حيث تتطلع الشركة إلى فتح فروع في المحافظات لرفع الإنتاج بداية بفتح فرع بمحافظة حضرموت. مؤكداً على أهمية تنظيم عملية استيراد بطاطس الاستهلاك ووجود رقابة حتى لا يباع البطاطس المخصص للاستهلاك كبطاطس بذور، كون تلك مشكلة كبيرة لان استخدام بطاطس الأكل كبذور يعمل على انتشار الأمراض التي تصيب البطاطس.

إلى ذلك أشار أمين محلي مديرية جهران- محافظة ذمار خالد الفلاحي إلى أن المجلس المحلي بالمديرية أقر منع أي استحداثات جديدة للقات في مناطق قاع جهران ،حيث كلف محلي جهران خلال اجتماعه الأخير في مارس الماضي،أعضاء المجلس وخطباء المساجد ومدراء المدارس بتوعية المزارعين بمساوئ زراعة القات بدلا من المحاصيل الزراعية وحثهم على عدم استحداث أي حقول جديدة للقات ،واقتلاع المساحات الزراعية الحالية. مؤكدا أن المزارعين وصلوا إلى قناعة بعدم استحداث أية مساحات زراعية جديدة واقتلاع الموجودة في حالة أحس المزارع بنوع من الدعم وتقديم التسهيلات وإيجاد اليات للارتقاء بالتسويق الزراعي.■

المحافظون وجسامة المهام

م/ ثامر عبدالله العاصمي

■ تتعدد فوائد انتخاب المحافظ المحلي بعدد عوائد إنجازاته في وقت تلبي فيه الحاجة الوطنية تعرُّفه على مناطق محافظته وتواصله مع مواطنيه وانعكاس ذلك في توثيق عرى التآلف والتلاحم.

نقول ذلك ونحن أمام حالة تستحق الوقوف أمامها بالدراسة والاستفادة من استخلاصاتها بما يصب في مجرى تطور التجربة وازدهار التنمية.

ثبُت أن هناك أصواتاً تخلق أزمات في بعض المحافظات يظل عندها المحافظ حائراً كما لو أنه منتظر كائناً آخر يهبط فجأة ويحل الأزمة في المحافظة.. الامر الذي يؤدي الى اتساع دائرة السلبية واللامبالاة تجاه تحمل المسؤولية الوطنية واتساع دائرة سخط المواطن تجاه محافظه المحلي.

كما ثبُت أيضاً أن عزوف البعض من المحافظين عن ممارسة طقوس الاستقبال والاستماع الى شكاوى وهموم مواطنيهم يسبب الاحباط والتشاؤم ويخيب آمالهم على الرغم من أنه منتخب منهم ومسؤول عنهم.

كما لا نخفي التقدير والإعجاب لما يقوم به بعض المحافظين من جهود ضخمة من اليقظة والانتباه والمتابعة المستمرة لمن يعبثون بمقدرات المحافظة وباستقرارها وضياع شبابها.

المهم وحتى نكون وحتى نكون في المفيد.. نذكر أن رئيس الجمهورية أعلن أن المحافظ هو رئيس الجمهورية وهو رئيس الوزراء في محافظته.. كان ذلك درساً واضحاً في تحمُّل المسؤولية بكفاءة واقتدار والانتقال الى الحكومة المحلية والوصول بالمحافظ الى مرتبة القائد.

الأمل يحدونا في الاخوة المحافظين – العمل بهمة عالية والارتقاء بمسؤولياتهم حرصاً على مشاعر مواطنيهم وسمعة التجربة الديمقراطية من خلال بطلها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

نبيل شمسان:

جميلٌ في لفظه – بديعٌ في تعامله – منتظمٌ في إدارته.. تلك هي أهم مجالات التجديد والتي تستنهض همَّ نبيل شمسان في الخدمة المدنية للخطو نحوها، وتحقيق ما أوكل إليه من مهام على الكفاية في هذا المجال.■